

تقرير العمل الإنساني لعام 2009

العراق

ثمانية عشرة محافظة، وخطة واحدة

خلال السنوات الخمس الماضية، أصبح العراق مرادفاً للعنف والتطرف والنزاع الطائفي. ولما كان للنزاع آثاره المدمر بشكل لا يدعو للشك على سكان العراق البالغ عددهم 30 مليون نسمة - نصفهم من الأطفال - من الصحيح أيضاً أنه في خضم هذا الغضب واليأس، هناك ملايين الأسر التي تريد أن تبدأ حياتها من جديد. وبالنسبة لعدد كبير جداً من هذه الأسر، فإن القدرة على الاعتماد على مياه الشرب النظيفة، وإرسال الأطفال إلى المدرسة بأمان، وشراء وجبة طعام العشاء دون الخوف من أن يصبح المرء مجرد رقم آخر في قائمة الضحايا نتيجة هجوم انتحاري لا معنى له، لا يزال أمراً بعيد المنال.

وفي آب/أغسطس 2008، حاولت اليونيسف وشركاؤها شيئاً جديداً. وبدلاً من قبول الوضع الراهن الذي يبدو أنه أصبح نزاعاً مستعصياً، خرجت فرق في كل محافظة من محافظات العراق الثماني عشر. وعلى مدى ثلاثة أسابيع، عقدت اجتماعات في أرجاء البلد ضمت طيفاً واسعاً من صائغي الآراء وصانعي القرار العراقيين. واجتمع سياسيون، وموظفون في الخدمة المدنية، وزعماء دينيون، وأعضاء من المجتمع المدني في العراق لمناقشة القضايا التي تمس مدتهم وقراهم، والقضايا التي تمس أقاربهم وجيرانهم.

لم تكن مناقشاتهم سهلة. وقد شملت القضايا التي ناقشوها حرية التنقل وأثر النزاع؛ وإلى أي مدى قدمت السلطات ومجتمع المساعدة الإنسانية خدماتها إلى المجتمعات المحلية الضعيفة في العراق؛ وإذ ما كان الناس يشعرون بالأمان عندما يغادرون منازلهم. وقد طرحت هذه الأسئلة على كل ناحية في البلد - التي يزيد عددها على 300 ناحية. وفي نهاية كل اجتماع من هذه الاجتماعات التي عقدت في الثمانية عشرة محافظة، كان يتم التوصل إلى إجماع في الآراء - اتفاق يحدد الأولويات التي يجب أن تركز اليونيسف وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية عملها الإنساني خلال الأشهر المقبلة. وفي بعض أكثر أجزاء العراق استقطاباً، وانعداماً للثقة واضطراباً، اتفق ممثلو جميع الطوائف الدينية والعرقية والسياسية.

ونتيجة لذلك، تعد الآن 57 ناحية ذات أولوية التي بدأت فيها اليونيسف وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية عملية إجراء تقييم استباقي للحالة الإنسانية والاستجابة لها. وحتى وقت قريب، كان المشردون داخلياً واللاجئون هم الذين يحددون الملامح الإنسانية للعراق، دون أن يسألوا السكان الذين يمرون في ظروف حرجة للغاية في معظم الأحيان. وفي الوقت نفسه، فمن بين السكان العراقيين البالغ عددهم 25 مليون نسمة الذين لم يتشردوا ولم يصبحوا لاجئين، يعاني الكثيرون من نقص حاد في الخدمات الاجتماعية الأساسية. إن هذا الاتفاق الذي توصل إليه أصحاب المصلحة يزود الفرق في المحافظات الثمانية عشرة بخارطة طريق واضحة للعمل بموجبها. ومن الأمور المشجعة، أنه تم تحديد سبع نواحي من بين 300 ناحية ونيف بأنه يتعذر على الشركاء الوصول إليها (ثلاثة منها في بغداد). وهذا يعني أنه، حسب الوضع القائم اليوم، يمكن لليونيسف وشركائها الوصول إلى ما لا يقل عن 98 في المائة من النواحي في العراق - وهي خطوة ضخمة إلى الأمام بالمقارنة مع السنة الماضية.

ويجري حالياً تقييم أكثر من 43 مجتمعاً محلياً في أكثر المناطق فقراً وإهمالاً في العراق. وما إن تنتهي عملية التقييم، ستتعاون الفرق مع كل شخص ضروري من أجل تحسين ظروف الأطفال والتخفيف من حدة

تعرضهم لهذه الأزمة. إن تمكين الأسر من الحصول على مياه مأمونة، وتلقيح الأطفال ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها، وتهيئة ظروف أفضل لتعليم الشباب في العراق، وإيجاد سبل لحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال، ما هي إلا بعض القضايا التي يتم تحديدها والسعي للتوصل إلى حلول من أجلها، في كل مجتمع محلي على حدة، للحفاظ على مستقبل الأطفال. وما إن تستجيب الفرق للاحتياجات العاجلة في المناطق البالغ عددها 43، سننتقل إلى المجتمعات المحلية ذات الأولوية التالية... وهلم جرا ...

وبفضل هذه الجهود، عاد مئات الطلاب إلى المدارس التي أعيد بناؤها بعدما دمرتها الحرب؛ وعمليات نقل المياه بالصهاريج وحملات التنظيف بالنظافة الصحية لحماية المجتمعات المحلية من الإصابة بالكوليرا؛ وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية للذين فروا من منازلهم بعد ما تعرضت قراهم للقصف. وخلال الاثني عشر شهراً القادمة، سيستفيد 360.000 طفل آخر وأسرهم من الجهود التي تبذلها اليونيسف وشركاؤها في المجال الإنساني للوصول إليهم.